

Distr.: General
1 November 2019
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية جنوب السودان لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه رد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان على التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (انظر المرفق). وبالإضافة إلى ذلك، ترحو البعثة الدائمة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

رد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان على التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩

مقدمة

ما انفكت حكومة جمهورية جنوب السودان تتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بجنوب السودان، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وكانت الفكرة من هذا التعاون تبادل الوقائع بشأن الحالة الراهنة في البلد، على أمل أن تضع هذه الهيئات تقارير منصفة ومتوازنة، لكنها بدلا من ذلك، قدّمت تقارير متحيزة ضد الحكومة. ولذلك، نرى أن بادرة التعاون حسنة النية هذه يساء فهمها ويتم استغلالها لتشويه صورة جمهورية جنوب السودان.

وعليه، نقدّم فيما يلي ردود حكومة جمهورية جنوب السودان على المسائل والادعاءات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ألف - ديناميات النزاع: الجماعات المسلحة وتنفيذ اتفاق السلام

الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي جلب الاستقرار ورفع الآمال بشأن التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في البلد، جاء نتيجة استعراض متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة لاتفاق هو نفسه كان نتيجة تفاوض بين أطراف وأصحاب مصلحة متعددين، وهو الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التفاوض على هذا الاتفاق تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إضافة إلى شركاء إقليميين ودوليين، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان. وعليه، فإن العبارة التي أوردها فريق الخبراء في الفقرة ٢٥ وهي أن "اتفاق السلام المنشط لم يكن من الناحية العملية ثمرةً لمفاوضات متعددة الأطراف شاملة لجميع القضايا تتخذ من رؤية جماعية ومشاركة محورا لها"، عبارة لا أساس لها ومغلوبة وغير ذات صلة على الإطلاق.

وفي الفقرة ٢٧، يضع الفريق تخمينات من خلال التأكيد على أن أهم تحدٍ يهدد بقاء اتفاق السلام المنشط هو "... إحجام الحكومة عن التنازل عن مفاتيح سيطرتها على عناصر أساسية يتكون منها المشهد الأمني والاقتصادي في جنوب السودان". لكن هذا التأكيد مضلل بشدة. فأهم عقبة أمام عملية السلام، وفقا لتقييمات وتقارير مؤسسات مختلفة، بما فيها المؤسسات التي عُهدت إليها مسؤولية التنفيذ^(١)، هي مسألة شح الموارد في ضوء الحالة الاقتصادية الصعبة التي تسود البلد، وتقاوس المجتمع الدولي بصورة متعمدة عن دعم تنفيذ اتفاق السلام. وتجاهل التقرير، إما عمداً أو دون قصد، أن جميع آليات تنفيذ الجوانب الأمنية

(١) من قبيل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، ومجلس الدفاع المشترك، واللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة.

من اتفاق السلام المنشط، على النحو المبين بالتفصيل في الفصل الثاني من التقرير، قد أنشئت، وأن العامل الوحيد الذي يعرقل عملها بنجاح هو مشكلة تأخر التمويل أو عدم كفايته.

• بحسب اتفاق السلام المنشط، وافقت الحكومة على تقاسم وظائف معيّنة مع الأطراف الموقّعة. ومن الناحية الإجرائية، يتم هذا التقاسم، سواء في الميدان الأمني أو الاقتصادي، وفقاً لجدول زمنية متفق عليها، يبدأ أهمها عند بدء الفترة الانتقالية. ولذلك، فإن طرح هذه الافتراضات المسبقة قبل البدء الفعلي لعملية تقاسم السلطة بوقت طويل لا يحيط من قيمة حكومة جمهورية جنوب السودان فحسب، بل يدل على غيظ وسوء نية على أعلى المستويات العالمية. والحكومة موقنة أن الفقرة المعنية هدفها تضليل مجلس الأمن لدفعه إلى تشكيل تصور سلبي عن جنوب السودان.

• في الفقرة ٢٨، يدّعي الفريق أن الحكومة ”[قاومت]... عملياً فض الاشتباك والفصل بين القوات (المادة ٢-٢-٢)، وتجميعها وإيواءها (المادة ٢-٢-٣-٣)، وإخلاء المناطق المدنية من القوات العسكرية (المادة ٢-٢-٣-١)، وجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة المدى والمتوسطة المدى (المادة ٢-٢-٣-٢)، وتقديم خرائط بمواقع القوات وحجمها وأسلحتها (المادة ٢-٢-٣-٤)“. ولاحقاً في تلك الفقرة، يدّعي أن تنفيذ الأحكام المشار إليها أعلاه أولوية أعرب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن تمسكه به، كما أنه شرط مسبق معلّن لعودة الدكتور ريك مشار إلى جوبا. وعلى غرار الادعاءات السابقة المذكورة في تقرير الفريق نفسه، تشكّل الفقرة ٢٨ تفسيراً خاطئاً بشكل فادح للوقائع على الأرض. ومباشرة بعد توقيع اتفاق السلام المنشط، أصدرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، إلى جانب المعارضة المسلحة، تعليمات إلى جميع القوات بالانسحاب من خطوط المعركة والبقاء في مواقع منفصلة والتقيّد بوقف إطلاق النار. ومن خلال مجلس الدفاع المشترك، اتفقت الأطراف على عدد مواقع الإيواء المؤقت ومراكز التدريب وأماكنها. وبحلول بداية شباط/فبراير ٢٠١٩، أُخليت جميع المناطق المدنية التي كانت تحتلها القوات المسلحة في السابق. وتبادلت الأطراف أيضاً المعلومات عن مواقع القوات وحجمها وخرائط الأسلحة. والآن وقد باشرت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار عملها، من المؤمل أن يتّخذ جمع الأسلحة الطويلة المدى والمتوسطة المدى، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وتود الحكومة أن تؤكد أن التأخر في جمع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المدى كان مردّه التأخر في بدء عمل تلك اللجنة، بسبب نقص الموارد، ولم يكن في ذلك أي نوايا سيئة. ولهذا السبب، فإن ادعاء الفريق بشأن هذه المسائل للأسف ادعاء مشكوك فيه وغير واقعي.

• أقرّ الخبراء، في هذا التقرير نفسه، أنهم التقوا بمعالي وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء ورئيس قوات الدفاع. وفي تلك الاجتماعات، قُدِّمت للفريق معلومات صحيحة بشأن الخطوات العملية التي تضطلع بها بالفعل الحكومة بصفة عامة والوزارة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بصفة خاصة من أجل تنفيذ أحكام الاتفاق. وحصل الفريق على معلومات كافية بشأن عملية التنفيذ، بما في ذلك معلومات بشأن الزيارات الميدانية المشتركة التي يجريها رئيسا مجلس الدفاع المشترك، وهما رئيس قوات الدفاع، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للإدارة والشؤون المالية في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثل تحالف المعارضة في جنوب

السودان، حيث يواصلان توعية قوات كل منهما بشأن وقف إطلاق النار والحاجة الملحة إلى الحفاظ على عملية السلام.

- ادعاء الخبراء في الفقرة ٢٩ بأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تواصل عمليات التجنيد والتدريب غير صحيح. وأساء الخبراء، ربما عمداً، فهم الأوامر الصادرة عن القيادة بشأن تعبئة جميع الفارين من الخدمة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في جميع أنحاء البلد، وهي عملية بدأت في مناطق واراب الكبرى (ولايات فووريال وتونج وتويك). وبالمثل، فإن الادعاءات المتعلقة بقيام وحدات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك القوات المتحالفة مع النائب الأول لرئيس الجمهورية، بتجنيد أطفال جنود، لا أساس لها وتتم عن ازدراء. فليس لدى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أطفال في صفوف أفرادها، واتخاذها خطوات ناجحة في هذا الاتجاه أمر مسجل على الصعيد العالمي.

باء - دراسة حالة عن جهاز الأمن الوطني

فيما يتعلق بادعاء فريق الخبراء في الفقرات ٤٢ إلى ٤٧ أن من المرجح للغاية أن يكون عناصر من مكتب الأمن الداخلي قد أعدوا أغراي إدري ودونق صمويل لوك في مرفق الاحتجاز الواقع في لوري في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تود الحكومة أن تشير إلى أن هذا الادعاء وإلا أساس له للأسباب التالية:

- جهاز الأمن الوطني في جنوب السودان لا ولم ولن يتورط في اغتيال المعارضين السياسيين، لأن الاغتيالات السياسية ليست جزءاً من ثقافة جمهورية جنوب السودان أو أي من سياساتها. وبخلاف ذلك، كان يمكن لجهاز الأمن الوطني اغتيال كل من المرتزق الجنوب أفريقي، ويليام جون إنديلي، الذي أصدرت محكمة حكما في حقه لمشاركته في التخطيط للاستراتيجية العسكرية للجنح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتنفيذها بقيادة الدكتور ريك مشار، ومواطن جنوب السودان، جيمس غاديت داك لمبور، الذي رُجّل من كينيا وأصدرت محكمة حكما في حقه لتحريضه على العنف في البلد مما أسفر عن القتال الذي دار في القصر الرئاسي (JI) بين حراس الحكومة والحراس التابعين للجنح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان يوم الجمعة، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد أصدر رئيس الجمهورية عفواً عن الرجلين وأخلى سبيلهما في بادرة حسن نية من أجل السلام.

- في ذروة المواجهة العسكرية في جنوب السودان قبل توقيع اتفاق السلام المنشط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شوهد أفراد عسكريون من المعارضة ممن هم أشد خطورة بكثير وهم يصلون ويجولون على الملأ في عواصم بلدان مجاورة، لكن أي منهم لم يُستهدف.

- لم يستلم جهاز الأمن الوطني في جنوب السودان أي من دونق صمويل أو أغراي إدري، وبالتالي لا علم لديه بمكان وجودهما أو باختفائهما. وأي شخص يُحتجز لدى جهاز الأمن الوطني يحظى برعاية جيدة ويعامل وفقاً لقوانين البلد. فعلى سبيل المثال، سُلم المتمردين، جيمس غاديت داك وماركو لوكادور، اللذان رُجّلوا إلى جنوب السودان من كينيا، إلى جهاز الأمن الوطني وأحيلوا إلى المحكمة بتهم الخيانة العظمى، إلا أن رئيس الدولة عفا عنهما وأخلى سبيلهما في وقت لاحق.

- الادعاء بمحدوث حالات قتل خارج نطاق القضاء هو اتهام له دوافع سياسية وهدفه تهريب جهاز الأمن الوطني وثنيه عن الاضطلاع بولايته.
- ما فتى جهاز الأمن الوطني يتعاون قدر استطاعته مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وهيئات أخرى معنية بمسائل حقوق الإنسان في جنوب السودان، وسيواصل القيام بذلك في المسائل المتعلقة بحفظ السلام وحماية المدنيين والخدمات الإنسانية والأمنية المقدمة إلى شعبنا. ولهذا السبب، سيستجيب جهاز الأمن الوطني للمجتمع الدولي بإجراء زيارات تفتيش إلى مرفق التدريب التابع له في لوري.
- علّمنا التاريخ الحديث أنه عندما يبدأ خبراء الأمم المتحدة باستخدام عبارات لا معنى لها مثل "مصادر مطلعة" و "ذات مصداقية كبيرة" و "من المرجح للغاية"، كما هو الحال الآن مع تقرير فريق الخبراء الذي يتهم جهاز الأمن الوطني بقتل دونق صمويل وأغراي إدري، يكون ذلك في العادة تمهيدا لتدمير بلد ما. والعراق وسوريا وليبيا أمثلة واضحة.
- إقدام فريق الخبراء على نشر أسماء عناصر الأمن من جنوب السودان انتهاكاً للخصوصية والحقوق الفردية. ونشر أسماء عناصر جهاز الأمن الوطني في جنوب السودان اتهاماً مباشر يمكن استخدامه للانتقام من الأشخاص المذكورين. ومن اللاأخلاقي بحسب المعايير الدولية الكشف عن أسماء عناصر الأمن لأي بلد.
- وفيما يتعلق بادعاءات الفريق في الفقرة ٧٣ بشأن "استمرار وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إقليميّ وسط وغرب الاستوائيين، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨)"، تود الحكومة أن تشير إلى أنه لا وجود لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في ولايتيّ وسط الاستوائية وغرب الاستوائية السابقتين. وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الوحيدة التي كانت موجودة في السابق في ولاية غرب الاستوائية الكبرى كانت جزءاً من قوة مشتركة بين جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة جيش الرب للمقاومة. ولذلك، لا وجود لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في جنوب السودان لأنها غادرت جنوب السودان بعد إنجاز ولايتها.

جيم - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي

- فيما يتعلق بالمسائل التي أثارها الفريق في الفقرات ٧٥ إلى ٨٥ المتعلقة بالادعاءات المتناقضة التي تتصل بالحالة الإنسانية في جنوب السودان، تود الحكومة أن تذكر ما يلي:
- ليست الحالة الإنسانية في جنوب السودان غير مستقرة كما يُظهر الفريق في التقرير، وعدد الأشخاص المحتاجين المنخفض انخفاضاً كبيراً.
 - شكّلت الحكومة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لجنة قامت بإجلاء الأشخاص المقيمين في منازل المشردين داخليا في جوبا. وتلك المنازل شاغرة حالياً وبعضها عاد أصحابها بالفعل إليها، فيما البيوت الأخرى جاهزة لعودة أصحابها الشرعيين إليها.
 - شهدت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تحسناً كبيراً، وأزيلت حواجز الطرق/نقاط التفتيش، ووصلت قوافل الإغاثة إلى وجهاتها النهائية دون عوائق، ولم يُبلغ عن حالات ابتزاز

أموال، والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية يصلون إلى الوجهات التي يريدونها دون عوائق، وكذلك الحال بالنسبة إلى شحنات المساعدات الإنسانية.

- العقوبات البيروقراطية التي ذكرها التقرير غير ذات صلة لأن الفريق لم يشير إلى أي تقارير بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ومعظم قوافل برنامج الأغذية العالمي التي توفر المواد الغذائية المخصصة للإغاثة الإنسانية بصورة مسبقة وصلت إلى وجهاتها بنسبة ٨٠ في المائة قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩.
- لا تواجه القوافل أي تأخير، فجميع القوافل الإنسانية يُسمح لها بالمرور فوراً في نقاط الدخول، بما فيها ميناء مومباسا.
- من ثم، تشير جميع المؤشرات إلى أن اتجاه الحالة الإنسانية في البلد تحسن تحسناً كبيراً نتيجة العوامل المذكورة أعلاه. ولا توجد معوقات في ياي على نحو ما يذكره التقرير الذي يلقي اللوم على الحالة الأمنية، ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٩، لم يعد هناك نقاط تفتيش أو رسوم تُفرض على طول طريق جوبا - بانتيو.

دال - استغلال وتجنيد الأطفال الجنود

فيما يتعلق بما أورده الفريق في الفقرات ٨٦ إلى ٨٩ من تقريره بشأن تلقيه تقارير تتحدث عن تجنيد واستغلال الأطفال في يامبيو وبانتيو، تود الحكومة أن توضح أنه لا يوجد أطفال مرتبطون بالقوات المسلحة التابعة للحكومة.

ومن الثابت أن الحكومة سرتحت بالكامل الأطفال الجنود السابقين والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة من صفوف أفرادها. وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خطوات من أجل تسريح الأطفال الذين قدموا مع الجماعات المسلحة الأخرى خلال عملية إدماج تلك الجماعات.

وبحسب تقاريرنا التي سبق أن قدّمناها إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩، سُجِّح نحو ٨٣٤ طفلاً مرتبطاً بالجنح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى التي أُدمجت في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في كل من ولاية غرب الاستوائية السابقة وولاية بوما، وأخلي سبيل ٩٢ طفلاً مرتبطاً بجماعات مسلحة أخرى في بانتيو.

وعليه، ليس لدى الحكومة سياسات بشأن تجنيد واستغلال الأطفال كجنود ولا هي تتغاضى عن ذلك.

هاء - العنف الجنسي والجنساني

- يحظر قانون العقوبات لجمهورية جنوب السودان الاغتصاب وممارسة الجنس مع أي شخص دون سن الثامنة عشرة.
- لا تزال القوانين العرفية مهيمنة في العلاقات الأسرية؛ غير أن الحكومة تعمل جاهدة من أجل تغيير الممارسات الضارة.

- أنشأت الحكومة من خلال السلطة القضائية ووزارة العدل والشؤون الدستورية وبالتعاون مع شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان محاكم متنقلة في البلد غرضها الوحيد إجراء محاكمات وملاحقات قضائية في القضايا المتصلة بالعنف الجنسي، بما فيها تلك التي تحدث في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة، من قبيل مقاطعة ربكونا في ولاية شمال ليتش.

واو - المساءلة

فيما يتعلق بالعبارات التي أوردها فريق الخبراء في الفقرات ٢٦ و ٩٩ إلى ١٠١ وغيرها، والتي تفيد بأنه "لم يتسنّ ... إحراز أي تقدّم جدي نحو تحقيق العدالة الانتقالية أو المساءلة عن [الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع]"، تود الحكومة أن تذكر ما يلي:

- تؤكد الحكومة مجددا التزامها بإنشاء المحكمة المختلطة من خلال اتفاق السلام المنشط. ومن ثم، ستبدأ عملية إنشاء المحكمة المختلطة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة.
- سيبدأ إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام المنشط.
- بالمثل، إنشاء هيئة التعويض وجبر الضرر رهناً بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وتعمل الحكومة، في إطار التزامها الدستوري، على تعزيز نظامها القضائي، وقد أنشأت المحاكم العسكرية التالية:

(أ) المحكمة العسكرية العامة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛

(ب) محكمة جهاز الأمن الوطني المكلفة بإجراء محاكمات وملاحقات قضائية في القضايا المتعلقة بالأفعال التي يرتكبها عناصر جهاز الأمن الوطني؛

(ج) محكمة الشرطة لإجراء محاكمات في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة ضد المدنيين.

زاي - النفط والتمويل

فيما يتعلق بادعاءات فريق الخبراء ضد جنوب السودان بشأن الجوانب المالية المشار إليها في الفقرات ١١٩ إلى ١٦٠ من التقرير التي تركز على سوء إدارة إيرادات النفط، والبيع المسبق للنفط الخام، واختلاس المرتبات، والمدفوعات التي تقدّمها اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، وكذلك الادعاءات المتعلقة بإبرام صفقات نفطية مع شركات مثل شركة لو للتجارة والاستثمار المحدودة وشركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس وشركة ترافيغورا وغلوبال غروب (مشروعا غرين هورايزن وسمارت سيتي)، تود الحكومة أن تقدّم التوضيحات التالية:

- فيما يتعلق بادعاءات الفريق بشأن الدفعات المقدمة التي يتم الحصول عليها من خلال البيع المسبق للنفط الخام، وهي الادعاءات الواردة تحديداً في الفقرات ١٣٥ إلى ١٣٨، تود الحكومة أن تقرّ باستلام تلك الدفعات، لكنها تريد أن تشير بشكل قاطع إلى أن الادعاءات المتعلقة

بسوء إدارة العائدات المتأتية من النفط الخام غير صحيحة. بل على العكس من ذلك، تُستخدم العائدات لتمويل الميزانية الوطنية، مثل المرتبات والتكاليف التشغيلية والإنفاق الرأسمالي واتفاق السلام المنشط. وبالمثل، تم الحصول على قرض بقيمة ١٥٠ مليون دولار عن طريق شركة ترينيتي للطاقة بالشراكة مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي (Afreximbank) وشركة غلينكور لتسوية التزامات الحكومة المتعلقة بتلبية احتياجات الميزانية الوطنية.

- فيما يتعلق بالدفعة المقدمة البالغة بليون دولار التي تم الحصول عليها من شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس مقابل النفط الخام، تقرّر الحكومة باستلام تلك التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠١٢ أثناء وقف إنتاج النفط، لكنها تمكنت من سداد القرض باستثناء رصيد قيمته ١٥٤ مليون دولار هي الآن بصدد سداده.

- فيما يتعلق بالادعاء الذي ورد في الفقرتين ١٣٩ و ١٤٠ ومفاده أن الإنفاق المبلّغ عنه غير مطابق للاستخدام الفعلي للموارد العامة، مما يؤدي إلى أن الكثير من المرتبات الحكومية لا تُدفع في الواقع، إضافة إلى حالات تم فيها تحويل مسار الموارد أو اختلاسها، تقرّر الحكومة بوجود متأخرات ناشئة عن المرتبات والالتزامات الإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، مع أن الحكومة تمكنت من الحصول على قروض من جهات مقرضة مختلفة، فإن تلك التسهيلات لم تكن كافية لتمويل الميزانية لعدم تحقق الإيرادات النفطية وغير النفطية المتوقعة. ومع ذلك، أنفق قدر كبير من الأموال على المرتبات المتأخرة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وعلى اتفاق السلام المنشط والحوار الوطني.

- فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في الفقرات ١٤١ إلى ١٤٣ بشأن طبيعة النفقات المتصلة بالأموال المخصصة للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، تود الحكومة أن تذكر أن وزارة المالية والتخطيط قامت، في إطار الوفاء بالتزاماتها، بتحويل مبلغ ١١ مليون دولار و ١٠٠ مليون جنيه من جنهات جنوب السودان إلى اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

- فيما يتعلق بالادعاءات التي ساقها الفريق في الفقرات ١٤٤ إلى ١٥٠ بشأن مختلف الدفعات المسددة إلى شركة لو للتجارة والاستثمار المحدودة، والسيد كور آجينغ آتر، المالك والرئيس التنفيذي لشركة لو للتجارة والاستثمار المحدودة، تود الحكومة أن تذكر أن تلك الدفعات سُدّدت للوفاء بالتزامات تعاقدية بين وزارة الدفاع وشركة لو للتجارة والاستثمار المحدودة.

- فيما يتعلق بادعاء الفريق الوارد في الفقرات ١٥١ إلى ١٦٠ بشأن دفعات مسددة إلى غلوبال غروب من أجل مشروع غرين هورايزن، تود الحكومة أن تقرّر بأنها سددت دفعات بقيمة مليون دولار إلى الشركات التابعة لغلوبال غروب من أجل مشروع سمات سيني في إطار التزامها التعاقدية مع وزارة الداخلية (جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان).

وعليه، وبناءً على ما تقدّم، فإن الادعاءات الواردة في تقرير فريق الخبراء عن جنوب السودان المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بشأن سوء إدارة إيرادات الموارد الطبيعية لجنوب السودان وتحويل مسارها واختلاسها، محفّظة ولا أساس لها، فالمهام الرئيسية المنوطة بالمؤسسات الحكومية في جنوب السودان، بما فيها وزارة المالية المذكورة في التقرير، ترتكز إلى الدستور والقوانين واللوائح في جنوب السودان، تمشياً

مع قانون إدارة المالية العامة والمساءلة عنها لعام ٢٠١١ وقانون النفط لعام ٢٠١٢ وقانون إدارة إيرادات النفط وقانون الاعتمادات.

وبالمثل، فإن الادعاء الوارد في الفقرة ١٣٨ من التقرير بشأن الخصخصة الفعلية للخزانة ووزارة المالية غير واقعي، مع الإشارة إلى أنه ليس من المتوقع أن تقوم وزارة المالية والتخطيط، وهي مؤسسة حكومية رئيسية تنظمها قوانين ولوائح ومكلفة بمسؤولية إدارة الأموال العامة، بإساءة إدارة إيرادات الموارد الطبيعية للبلد وتحويل مسارها واختلاسها.

حاء - الفحم

تأثرت جميع مزارع الساج الحرجية في ولاية نهر ياي وولاية غرب الاستوائية جراء انعدام الأمن الناجم عن الأزمة التي اندلعت في عام ٢٠١٣. فقد سُرد موظفو الحراجة من مراكز عملهم في تلك المحميات الحرجية إلى بلدات ياي ويامبيو وجوبا. ثم تعرضت مزارع الساج الحرجية تلك إلى عمليات قطع أشجار غير مشروعة من قبل جماعات غير مأذون لها، بما فيها جماعات مسلحة، في غياب موظفي الحراجة. وانتهز الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان حالة انعدام الأمن في البلد لاستغلال المزارع في المنطقة الاستوائية الكبرى. وقد ذكر تقرير فريق الخبراء عددا من تلك الأنشطة التي قام بها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن ثم، ينبغي مساءلة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من الجماعات عمقا فعلوه في مزارع الساج تلك في غياب موظفي الحراجة الحكوميين.

وقد أبرمت الحكومة اتفاقات امتياز مع مستثمرين محليين ودوليين من أجل كفاءة الإدارة المستدامة لمزارع الساج الوطنية في جنوب السودان، بما فيها غابة زاريا للساج المشار إليها في تقرير فريق الخبراء. وبحسب اتفاق الامتياز، وُزعت النسب المئوية لتقاسم الإيرادات على النحو التالي: ٨٠ في المائة للحكومة الوطنية و ٢٠ في المائة للحكومة الولاية. ويدفع صاحب الامتياز نسبة الـ ٢٠ في المائة هذه مباشرة إلى حسابات سلطات الولاية. فعلى سبيل المثال، يمكن لسلطات ولاية ماريدي أن تنفق هذه الأموال كيفما تراه مناسبا، بما في ذلك ما ذكره التقرير.

وتود حكومة جمهورية جنوب السودان أن تطمئن الأمم المتحدة إلى أن قطع الأشجار للأغراض التجارية ليس من سياساتها. وفي هذا الصدد، تحظر الحكومة تصدير الفحم وقطع الأشجار من الغابات الطبيعية، بما في ذلك أشجار الأفريليا أفريكانا والمهوجني، بغية الحد من إزالة الغابات وتدهورها. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة توجيهات تدعو فيها الأسر والمدارس والهيئات الأخرى ذات الصلة إلى زراعة الأشجار، كمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة إزالة الغابات وتغير المناخ.

والفحم مصدر رئيسي للطاقة في جنوب السودان يُستخدم لأغراض الطهي والتدفئة. وسيبقى كذلك لوقت غير معلوم إلى حين استكشاف بدائل أخرى. ولذلك، فإن استخدام الأسر في جنوب السودان للفحم لا صلة له بتأجيج النزاع في البلد.

طاء - الذهب

فيما يتعلق بالمسائل التي أثارها فريق الخبراء في الفقرات ١٦٣ إلى ١٧٤ والتي تفيد بأن إنتاج الذهب في جنوب السودان يتم بصورة غير مشروعة في واقع الأمر، وبأن عدم المشروعية تلك في حالات

كثيرة ليس سببها الإجرام وإنما محدودية قدرة الدولة ونطاق نفوذها، وبأن تجارة الذهب في جنوب السودان، علاوة على ذلك، غير منظمة بالكامل تقريبا، وأنه لا يوجد إطار قانوني فعال لتنظيم تصدير الذهب من جنوب السودان، تود الحكومة أن تذكر ما يلي في الرد على ذلك:

- لم يحصل الخبراء على جميع المعلومات من المصادر الصحيحة في وزارة التعدين، مما أدى إلى تناقض في بعض الحالات، إضافة إلى الخلط بين التعدين بالوسائل الحرفية والتعدين الصغير النطاق.
- الفريق في واقع الأمر ليس على علم بجميع قوانين التعدين القائمة في جنوب السودان. ففي الواقع، هناك وثيقتان قانونيتان تنظمان الاستكشاف والتعدين في جنوب السودان: قانون التعدين لعام ٢٠١٢ واللوائح الخاصة بالتعدين (سندات امتياز التعدين) لعام ٢٠١٥. لكن الخبراء لم يذكروا سوى القانون. وهذه القوانين مواتية للمستثمرين، كما يتضح من المستثمرين الذين يفدون إلى جنوب السودان بالرغم من عودة عدم الاستقرار.
- تُمنح سندات امتياز التعدين بمساعدة نظام السجل العقاري "Flexi-Cadastre" وهو نظام دولي خالٍ من الفساد. وبحسب النظام مساحة منطقة الامتياز والرسوم المستحقة، الأمر الذي يؤدي إلى منح سندات الامتياز بحسب الأسبقية، دون محاباة، ويُذكر أن العديد من البلدان في أفريقيا ما زالت لم تستخدم هذا النظام.
- لأن نظام السجل العقاري منصف، سُجِّل ٦٣ امتيازًا للاستكشاف في جنوب السودان، والعمل جارٍ لتقييم بعض التطبيقات الأخرى. وتشمل شركات الاستكشاف المسجلة شركات من أفريقيا وأستراليا وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر.
- صدر قرار عن مجلس الوزراء في حزيران/يونيه ٢٠١٦ يتضمن توجيهات إلى وزارة التعدين بأن تسرع عمليات تعدين الذهب وإلى وزارة المالية بإتاحة الأموال اللازمة لذلك. وليس من الواضح من أين حصل الخبراء على الفكرة الواردة في الفقرة ١٦٢ بأنه لم يُسمح لشركة استكشاف بإنتاج الذهب، وأنه لا توجد في الوقت الراهن تراخيص لإنتاج الذهب، وفي الفقرة ١٧٢ بأن بعض الشركات الدولية تستكمل أنشطتها الاستكشافية بإنتاج الذهب.
- لا يحظر القانون في جنوب السودان تعدين الذهب بالوسائل الحرفية؛ لكنه فقط غير مسجل وغير منظم لأن جميع الأشخاص القادرين على العمل يقومون بذلك في مناطق الذهب لكسب رزقهم.

ياء - حظر السفر وتجميد الأصول

فيما يتعلق بانتهاك حظر السفر المشار إليه في ادعاء الفريق في الفقرات ١٩٨ إلى ٢٠٠ بأن اثنين من كبار المسؤولين الحكوميين، وهما معالي الجنرال مالك روبين ريباق رينغو، نائب وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، والجنرال غابرييل جوك ريباك، قائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، سافرا دون الحصول على إذن من مجلس الأمن، فإن هذا الأمر غير مبرر، لأن هذين المسؤولين يضطلعان بأنشطة متصلة بإحلال السلام، وهما بالتالي يؤديان واجباتهما الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لهما السفر لأسباب إنسانية.

الاستنتاج

لقد بدأ شعب جنوب السودان يسوّي خلافاته، لكن فريق الخبراء يسعى في تقريره إلى إثارة مزيد من الاضطرابات والانقسامات، وهو أمر مناقض لمصلحة هذا البلد وروح الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ورغم التحديات، نرحّب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، هناك العديد من الجماعات المعارضة في البلد. وبالمثل، تم إنشاء الآليات المنصوص عليها في الاتفاق والبدء بتطبيقها. وقد جاء بعض أصدقاء جنوب السودان لتقديم العون والدعم من أجل تنفيذ الاتفاق.

ولذلك، نناشد أعضاء المجتمع الدولي المترددين في تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام أن يقوموا بذلك.